الجمعية الوطنية العراقية ٢٠٠٥ التأسيس والتركيبة الأثنية والسياسية والاجتماعية والاقتصادية

م.د. اثير كاظم عبد زيد الخالدي
athyrkazmalkhaldy@gmail.com
م.م. رسول حمزة عبد الحسن
rasolh.ahmdawi@uokufa.edu.iq
جامعة الكوفة

الملخص

افرزت انتخابات الجمعية الوطنية العراقية لعام ٢٠٠٥ انماط جديدة من الاعراف نتيجة صعود قوى سياسية مختلفة في الايديولوجية والتوجهات المذهبية والقومية ، اذا شكل اعضاء الجمعية الوطنية بانتماءاتهم المختلفة تركيبة سياسية معقدة امتاز عملها بالمحاصصة الطائفية وتوزيع المناصب بين تلك القوى ولعل ابرز الاعراف التي ظهرت في الجمعية الوطنية واصبح ذلك العرف كقوة الدستور هو توزيع الرئاسات الثلاث فرئاسة الوزراء للشيعة ورئاسة البرلمان للسنة ورئاسة الجمهورية للكرد ، وهذا العرف اصبح سائدا الى يومنا هذا في العملية السياسية في العراق .

الكلمات المفتاحية: نتائج الانتخابات، محاصصة، الائتلاف السياسي، الجمعية الوطنية العراقية، الطائفية.

Iraqi National Assembly 2005 Establishment and ethnic, political, social and economic composition

Atheer Kazem Abdel Zaid Al-Khalidi
Rasoul Hamza Abdul Hassan
University of Kufa

Abstract

The Iraqi National Assembly elections of 2005 produced new kinds of habits as a result of the rise of different political forces in ideology, sectarian, and nationalist orientations .That habits as the power of the constitution is the distribution of the three presidencies, the prime ministership for the Shiites, the presidency of the parliament for the Sunnis ,and the presidency for the Kurds, this habit has become prevalent untill this day in the political process in Iraq.

keywords: Election results , quotas , political coalition , Iraqi National Assembly , sectarianism

المبحث الاول: نتائج الانتخابات التشريعية في المحافظات :

اجريت الانتخابات كما منصوص عليها في قانون ادارة الدولة العراقية للمرحلة الانتقالية في الثلاثين من كانون الثاني ٢٠٠٥م لاختيار جمعية وطنية تتألف من ٢٧٥ عضوا[١]، واعتبر العراق في انتخابات كانون الثاني ٢٠٠٥م كدائرة انتخابية واحدة معتمدا على القائمة المغلقة ، وقدمت القوائم اسماء مرشحيها الذين تتجاوز اعمارهم الثلاثين سنة ، مع وجود امرأة من بين كل ثلاث مرشحين ، وتوافد العراقيون للإدلاء بأصواتهم الى مراكز الاقتراع على الرغم من التحديات الكبير والتهديدات الامنية ، وقد شارك في هذه الانتخابات (مائة وعشرة) حزب وكيان سياسي خرج (تسع وتسعون) منها خاسرا في هذه الانتخابات[٢].

كانت النتائج الاولية تشير الى سيطرة احزاب المنفى وهيمنتها على العملية السياسية خلال حكم الجمعية الوطنية فنلاحظ ان ٩٥% من الكرد صوتوا للائتلاف الكردستاني ، و٧٥% من الشيعة صوتوا للائتلاف العراقي الموحد ، ٧٥% من السنة اختاروا مقاطعة الانتخابات ، وعلى الرغم من وجود عدد من المخالفات والاتهامات بالتلاعب في هذه الانتخابات الا انها كانت مقبولة من حيث الجوهر ، إذ اعتبرها الكثير من المختصين والمراقبين الافضل اذ ما قورنت بالانتخابات السابقة في الاعوام الماضية[٣] ، اما النتائج النهائية فقد اعلنت في١٣ / شباط ٢٠٠٥م ، وقد شارك فيها ثمان ملايين ناخب من اصل اربعة عشر مليون مواطن يحق لهم الاقتراع[٤]

اما فيما يتعلق بالناخبين خارج العراق فقد كانت عدد اصوات العراقيين في الخارج تتجاوز الـ (٢٧٥ ألف) ناخب معظمهم في ايران[٥] ، وعودةً على بدء ففي داخل العراق وبسبب وجود معارضة للانتخابات لا سيما عند العرب السنة ، وتلكؤ بعض المواطنين في تسجيل اسماءهم في سجلات الناخبين ووجود انفلات امني وسياسي جاءت نسبة المشاركة في الانتخابات ٥٩%[٦] من مجموع الناخبين ، وقد اشار الى ذلك السيد اشرف القاضي ممثل الامين العام للأمم المتحدة في الجلسة الاولى للجمعية الوطنية العراقية قائلا :"ان هناك عدد من العراقيين لم يتمكنوا من المشاركة في الانتخابات"[٧] ، لكن تبقى نسبة مشاركة جيدة إذما قورنت بنسب المشاركة في الانتخابات اللاحقة فنلاحظ التذبذب في اعداد المشاركة ، وهذا الامر ان دل على شيء فإنما يدل عدم ايمان الشعب العراقي بالعملية الانتخابية ، وحصل على المراكز الثلاثة الاولى التالي في انتخابات كانون الثاني ٢٠٠٥م : انظر [جدول رقم ١]

جدول رقم [١] المراكز الثلاث الاولى على العراق في انتخابات كانون الثاني ٢٠٠٥م[٨]

ت	اسم الحزب	زعيم الحزب	عدد الاصوات	عدد المقاعد	النسبة
١	الائتلاف العراقي الموحد	عبد العزيز الحكيم	٤,٠٧٥٢٩٢	١٤٠	%٤٨
٢	التحالف الكردستاني	جلال طالباني	٢,١٧٥,٥٥١	٧٧	%٢٥
٣	القائمة العراقية	إياد علاوي	١,١٦٨٩٤٣	٤٠	%١٣

وقد تركت المناطق التي يسكنها غالبية سنية دون تمثيل حقيقي في الجمعية الوطنية بسبب مقاطعة الانتخابات وهذ ما لوحظ في نتائج الانتخابات التشريعية ، وقد علل السيد جلال الطالباني رئيس القائمة الكردستانية تلك المقاطعة بسبب نفوذ الارهاب في مناطقهم[٩] وقد كانت الحسابات الطائفية والمناطقية لأعضاء الجمعية الوطنية جاءت على النحو التالي : انظر [جدول رقم٢].

جدول رقم [٢] انتماءات اعضاء الجمعية الوطنية وفق نتائج انتخابات كانون الثاني ٢٠٠٥م[١٠]

الانتماء	الحزب او الائتلاف	المقاعد	النسبة	مجموع المقاعد
المجموعة الشيعية	الائتلاف العراقي الموحد	١٤٠	%٥٠,٩١	١٤٥مقعدا %٥٢،٧٣
	الكوادر المستقلة (الصدريون)	٣	%١,٠٠٩	
	منظمة العمل الاسلامي القيادة المركزية	٢	%٠,٧٣	
المجموعة الكردية	الائتلاف الكردستاني	٧٥	%٢٧,٢٧	٧٧ مقعدا %٢٨
	الجماعة الاسلامية الكردية	٢	%٠,٧٣	
المجموعة اللاطائفية	العراقية الوطنية	٤٠	%١٤,٥٥	٤٣ مقعدا %١٥،٤٦
	اتحاد الشعب (الشيوعيين)	٢	%٠,٧٣	
	الائتلاف الوطني الديمقراطي(الجادرجي)	١	%٠,٣٦	
المجموعة السنية	عراقيون (غازي الياور)	٥	%١,٢٨	٦ مقاعد %٢,١٨
	كتلة المصالحة والتحرير (الجبوري)	١	%٠,٣٦	
الاقليات	الجبهة التركمانية العراقية	٣	%١,٠٩	٤مقاعد %١،٦٥
	الرافدين	١	%٠,٣٦	

تعد انتخابات كانون الثاني ٢٠٠٥م اول انتخابات حرة بنسبة كبيرة في تاريخ العراق المعاصر ، وقد كان غياب السنة الكبير في اول انتخابات تشريعية في عراق ما بعد ٢٠٠٣م قد اثر تأثيرا كبيرا على اداء الجمعية الوطنية واعتبر ضربة لنتائج الانتخابات فضلا عن اعطاء درسا للسنة تعلموا منه في الانتخابات اللاحقة ضرورة المشاركة ، فأن السنة خرجوا من هذه الانتخابات بخسارة كبيرة لانهم لم يحصلوا الاعلى ستة مقاعد في الجمعية الوطنية[١١].

وكان الدخول المباشر للمرجعية العليا في النجف الاشرف في انتخابات كانون الثاني ٢٠٠٥م سبب في رسم السياسة العراقية ، حيث انها جنبت العراق الحذو وفق النموذج التركي

العلماني ، الذي يلغي دور الدين في الحياة العامة ، وكذلك تفادى العراق بدخول المرجعية العليا الانتخابات النموذج الايراني (الدولة الدينية) التي تعرف بالطابع الشمولي ، لذا حاولت المرجعية رسم هوية ثقافية خاصة بالمجتمع العراقي[١٢].

ومن اجل رفع الشبهات عن نتائج الانتخابات التشريعية عملت المفوضية العليا المستقلة للانتخابات على نشر اسماء القوائم والكيانات التي لم تحصل على مقاعد في الجمعية الوطنية على الرغم من حصول بعضها على عدد اصوت ليس بالقليل ، فمثلا قائمة تجمع الوحدة الوطنية العراقي ، حصل هذا التجمع على ٢٣,٦٨٨ صوتا ، لكنها لم يظفر بمقد في الجمعية الوطنية ، فيما اكتفى آخرون بأصوات تروحت بين ١٠٠٥ صوت الى ٩٧٨١ صوت ، وكان اقل الخاسرين اصواتا هي قائمة المهندس وادي محمد حيال الخليفة إذ حصلت هذه القائمة على ٥٥٢ صوتا فقط[١٣].

المبحث الثاني : التركيبة الاثنية والاجتماعية والاقتصادية لأعضاء الجمعية الوطنية :

في ضوء نتائج انتخابات كانون الثاني ٢٠٠٥م تم تشكيل الجمعية الوطنية التي مثلت اول برلمان عراقي منتخب بطريقة ديمقراطية ، حيث ضم جميع اطياف الشعب العراقي من عرب وكرد وتركمان وكلدواشورين والاسلامين (سنة وشيعة) والمسيحيين[١٤] ، وهذا ما ورد نصا في المادة (الثلاثون ج) من قانون ادارة الدولة العراقية للمرحلة الانتقالية وهو ان يكون تمثيل عادل لشرائح المجتمع العراقي كافة[١٥] ، لكن هيمنة ثلاث كيانات فقط على عضوية الجمعية الوطنية البالغ عدد اعضاءها ٢٧٥ نائب ، وهي الائتلاف العراقي الموحد صاحب الـ ١٤٠ مقعدا ، والائتلاف الكردستاني صاحب الـ ٧٥ مقعدا ، والقائمة العراقية صاحبت الـ ٤٠مقعدا[١٦].

ان الملاحظة الاولى التي تسجل على الاحزاب الشيعية التي حصلت على المرتبة الاولى في انتخابات كانون الثاني ٢٠٠٥م لاسيما حزب الدعوة المعروف ببداياته الحوزوية التي كانت وقتذاك تنافس الشيوعين والقومين والبعثيين ، اصبح اليوم حزبا سياسيا متعدد الولاءات معظم اعضاءه ولائهم الى خارج الحدود ، والحال ذاته بالنسبة الى المجلس الاعلى للثورة الاسلامية في العراق فعاطفته السياسية اقرب الى قم من النجف الاشرف[١٧].

اما الملاحظة الثانية ، ان قانون ادارة الدولة العراقية للمرحلة الانتقالية اشار في عدد من المواد الى المساوات بين الرجال والنساء في الحقوق والواجبات كما هو الحال في المادة (اولا ب) والتي نصت على " إن الاشارة للمذكر في هذا القانون يشمل المؤنث ايضا"[١٨] ، والمادة (الثانية عشر) نصت " العراقيون كافة متساوون في حقوقهم بصرف النظر عن الجنس أو الرأي أو المعتقد أو القومية أو الدين أو المذهب أو الاصل ، وهم سواء امام القانون ، ويمنع التمييز ضد المواطن العراقي على اساس جنسه أو قوميته أو ديانته أو اصله ...." ، فيما نصت المادة (عشرون ب) على " لا يجوز التمييز ضد اي عراقي لأغراض التصويت في الانتخابات على

اساس الجنس أو الدين أو المذهب أو العرق أو المعتقد أو اللغة أو الثروة أو المعرفة بالقراءة والكتابة" ، لكن نجد المادة (الثلاثون ج) وهي اولى مواد الباب الرابع من قانون ادارة الدولة العراقية للمرحلة الانتقالية والخاصة بالسلطة التشريعية الانتقالية نصت على "تنتخب الجمعية الوطنية طبقا لقانون الانتخابات وقانون الاحزاب السياسية ، ويستهدف قانون الانتخابات تحقيق نسبة تمثيل للنساء لا تقل عن الربع من اعضاء الجمعية الوطنية وتحقيق تمثيل عادل لشرائح المجتمع العراقي كافة وبضمنها التركمان و الكلدوآشوريون و الآخرون"[١٩].

ان تحديد نسبة النساء داخل قبة البرلمان يبدو نوع من انواع الضمان لوصول العدد المنشود من النساء داخل الجمعية الوطنية ، وهنا يمكننا تحليل هذا التشريع باعتباره ضمان لوصول النساء العلمانيات الى قبة البرلمان باعتبارهن اكثر حضورا من الاسلاميات في المجتمع العراقي بحكم التقاليد الاجتماعية المحافظة في العراق ، لكن نتائج الانتخابات اثبتت العكس فقد وصلن الإسلاميات أكثر من العلمانيات ، وذلك بحكم فوز الاحزاب الدينية أولا ، واعتماد القائمة المغلقة في التصويت ثانيا ، فالناخبين صوتوا الى قوائم وليس الى اشخاص في انتخابات كانون الثاني ٢٠٠٥م ، ورسخت هذه الانتخابات فكرة تفكك الدولة الى اتجاهات عرقية وطائفية، وحكومة مركزية ضعيفة ، ونخب سياسية منقسمة انقساما عميقا ، وقد تحولت المبادرة من العناصر الاكثر علمانية وليبرالية والمتمثلة بإياد علاوي وحزبه العلماني ، الى الاحزاب الشيعية ذات التوجه الديني مثل حزب الدعوة والمجلس الاعلى للثورة الاسلامية في العراق وغيرها التي انضوت تحت لواء الائتلاف العراقي الموحد بزعامة عبد العزيز الحكيم ، وكذلك الاحزاب الكردية ذات الميول الفيدرالي ، فقد تواجد سبعة عشر سنيا فقط في الجمعية الوطنية وكانوا ضمن قوائم علمانية ووطنية[٢٠].

وقد بان مبدا المحاصصة الطائفية والهيمنة الشيعية على العملية السياسية في العراق في الجلسة الثانية للجمعية الوطنية عندما ارادوا اختيار رئيساً للجمعية فقد لوحظ التسويف والمماطلة لحين تسوية التوافقات السياسية[٢١] ،وهذا بسبب ما جاء في المادة (الثانية والثلاثون ب) والتي نصت على " تنتخب الجمعية الوطنية من بين اعضائها ، رئيسا ونائبين للرئيس لها ، يصبح رئيس الجمعية الوطنية من يحصل على اكثر الاصوات لذلك المنصب ، والنائب الاول هو من يليه بعدد الاصوات والنائب الثاني يلي النائب الاول بعدد الاصوات ...."[٢٢]، وهذا ترسيخ لمبدا التوافق وتقسم المناصب (المحاصصة) ، كذلك الحال نجده في المادة (السادسة والثلاثون أ) من قانون إدارة الدولة العراقية للمرحلة الانتقالية والتي نصت على "تنتخب الجمعية الوطنية رئيسا للدولة ونائبين له يشكلون مجلس الرئاسة التي تكون وظيفتها تمثيل سيادة العراق والاشراف على شؤون البلاد العليا ، يتم انتخاب مجلس الرئاسة بقائمة واحدة وبأغلبية ثلثي اصوات الأعضاء...."[٢٣].

هذه المواد رسخت فكرة المحاصصة والاتفاق المسبق على التصويت وهذا ما يؤدي الى ضياع الوقت بالاتفاقات الخارجية وتوزيع المناصب الحكومية بين الكتل السياسية ، وهذا العرف قد اسس له من الجمعية الوطنية وما زوال مستمرا لوقت كتابة هذا النص إذ نلاحظ ما جرى في الجلسة الثانية للجمعية الوطنية عندما اكد الشيخ ضاري الفياض (رئيس الجلسة) ، اليوم هو انتخاب هيئة رئاسة الجمعية الوطنية ، ثم مناقشة مسودة النظام الداخلي. ودعا ممثلي الكتل الرئيسية لاعتلاء المنصة وهم (حاجم الحسني ، راسم العوادي ، حسين الشهرستاني ، القاضي دارا نور الدين) ، لكن لم يتم تحديد رئيسا للجمعية خلال هذه الجلسة ، **فالشيخ ضاري الفياض** أمر بخروج وسائل الاعلام وطلب يومين مهلة نزولا عند رغبة العرب السنة ، فقامت **أحدى النائبات** بالاعتراض على هذا التسويف مبينة انه مر شهرين والعراق بلا حكومة ، ثم جاءت مداخلة النائب **عادل عبد المهدي** مبيناً ان هناك خيارين هما أما الانتخاب الفوري لهيئة الرئاسة او اعطاء مهلة لا تتجاوز الساعات ، في حين اكد النائب **احمد الجلبي** بانه وفق المادة (الثانية والثلاثون أ) من قانون ادارة الدولة العراقية وجوب مناقشة النظام الداخلي للجمعية بغض النظر عن انتخاب رئيس الجمعية[٢٤].

وجاءت مداخلة النائب **فواز الجربة** وهي الاعتراض حول اعطاء فرصة الى العرب السنة مبيناً انه من العرب السنة وأن هناك نواب من السنة متواجدين فعدم تقديم التبرير بذلك ، ليتدخل بعد ذلك النائب **أكرم الحكيم** بان النواب ال٢٧٥ اصبحوا كتلة واحدة داخل البرلمان ، وان من يريد التأجيل هم رؤساء الكتل ، واكد ذلك النائب **حميد مجيد موسى** انه لا يصح التمييز بين القوائم لان الجميع انتخبوا وفق قانون واحد وكذلك ان المدة طالت فليس من المقنع ان تكون المشاورات شهرين ونحن النواب غير مقتنعين فكيف بالشعب فيجب تحديد يوم لاختيار رئيسا للجمعية ، وذهب الى القول ذاته النائب **فتح الله غازي** ، الذي ادان الوضع بقوله مر ستون يوم والعراق بدون حكومة ، وان هذا التسويف سينتج حكومة فاشلة ، وان هذه المؤامرات لا تنطلي على ابناء الشعب العراقي ، وبالنسبة للسنة فهنا عدد كبير منهم داخل الجمعية ، لكن مداخل النائب **عباس البياتي** جاءت للتسويف والمماطلة الصريحة بقوله " ادعو الى رفع الجلسة واعتبار يوم الخميس عطلة كتبرير والاجتماع يوم آخر وليس الى تأجيل الجلسة عملاً مع مبدا التوافق في هذه المرحلة" ، ليتدخل بعدها النائب **عبد الخالق زنكنة** الذي يستفسر كيف في اجواء هذه المناقشات الحامية والاخوة ممثلي الكتل الاربعة على المنصة ساكتين ! ، علما ان جميع المعترضين هم من كتلة واحدة وممثلهم جالس السيد الشهرستاني ، فمن المفترض ان يكون الاعتراض من خارج الكتلة ، وقد ختمت الجلسة بتأجيلها الى يوم الاحد القادم من قبل ممثلي الكتل (حسين الشهرستاني عن الائتلاف العراقي ، راسم العوادي عن العراقية ، وحاجم الحسني)[٢٥].

المبحث الثالث: الائتلافات السياسية واثرها في التأسيسات للسلطتين التنفيذية والتشريعية :

كانت من ابرز افرازات انتخابات كانون الثاني ٢٠٠٥م التفكك الوطني ، قسم السياسيون العراق وفقا لاعتبارات عرقية وطائفية ، كانت هناك مجموعة من الائتلافات التي شكلت قبيل الانتخابات التشريعية لعل ابرزها الائتلاف العراقي الموحد بقيادة المجلس الاعلى للثورة الاسلامية في العراق وزعامة عبد العزيز الحكيم وكان تشكيل هذا الائتلاف قد تم في الثامن عشر من كانون الاول ٢٠٠٤م اي قبل شهر ونيف من الانتخابات التشريعية ، وقد ضم هذا الائتلاف في عضويته مجموعات دينية شيعية ، ودعي اياد علاوي الشيعي اسميا الى الانضمام الى هذا الائتلاف لكنه رفض ، لأنه لم يرغب بأي زعامة دينية ، ولم يحبذ التوجه الديني في عراق ما بعد ٢٠٠٣م لقربه من النموذج الايراني ، وبرز ائتلافا اخر سمية بالقائمة العراقية او العراقية الوطنية ، تجمع فيها اياد علاوي ومجموعة من الساسة الاكثر علمانية ، وترأس هذه القائمة حزب الوفاق الوطني العراقي بزعامة اياد علاوي ، فيما تجمع الكرد في قائمة واحدة سميت الائتلاف الكردستاني دخلوا الانتخابات بزعامة الحزبين الديمقراطي الكردستاني والاتحاد الوطني الكردستاني ، فضلا عن وجود احزاب كردية صغيرة دخلت ضمن هذا الائتلاف[٢٦] ، وان اول ذكر لكلمة (كتلة) جاءت في الجلسة السابعة عن طريق مداخلة النائب فؤاد معصوم اثناء مناقشة النظام الداخلي[٢٧]

بسبب ان القائمة مغلقة وفق قانون الانتخابات آنذاك فأن توزيع المقاعد لم يكن واضح بين الاحزاب المتواجد في الائتلاف الواحد ، فالائتلاف العراقي الموحد ضم المجلس الاعلى للثورة الاسلامية في العراق وحزب الدعوة الاسلامي والصدريين ، والمؤتمر الوطني بزعامة احمد الجلبي ، والحال ذاته بالنسبة للائتلاف الكردستاني ، فلم يتم تقسيم المقاعد بصورة عادلة لهذه الاحزاب داخل الائتلاف ، فيما كان الامر مختلفا بالنسبة للقائمة العراقية[٢٨].

ان القائمة المغلقة خلفت بعض المشاكل ، اذ نلاحظ استغلال زعماء القائمتين الأتلاف العراقي الموحد والقائمة الكردستانية لبعض الاحزاب الصغير ، وتهميشها بعد اخذ الصدارة بأصواتها ، ومثال ذلك ما تطرق له النائب ديندار نجمان شفيق الذي اوضح هو وخمسة اعضاء كرد من حزب الاتحاد الاسلامي الكردستاني ودخلوا الانتخابات مع القائمة الكردستانية فقال : "نحيطكم علما بأن حزبنا أتفق مع الحزب الديمقراطي الكردستاني والأتحاد الوطني الكردستاني على خوض الانتخابات التشريعية للجمعية الوطنية بقائمة واحدة مع بعض الاحزاب والجماعات الكردستانية الاخرى تحت عنوان قائمة التحالف الكردستاني ،ونال (٦) من اعضائنا شرف العضوية في الجمعية الموقرة ، وتصدى الاخوة في الحزب الديمقراطي والاتحاد الوطني عملية التفاوض مع القوائم الاخرى لتشكيل الحكومة ، وكان من المقرر ان تخصص لنا وزارة من حصة

قائمة التحالف الكردستاني كاستحقاق انتخابي كما وعدنا الطرفين،ولكن فوجئنا عند اعلان الحكومة بأستبعادنا من التشكيلة وتوزيع الحقائب المخصصة لقائمة التحالف بين الحزبين"([٢٩]).

بسبب التوافقات السياسية واختلاف الفرقاء السياسيين فيما بينهم تأخر تشكيل الحكومة الى الجلسة الرابعة عشر للجمعية الوطنية العراقية ، وتم التصويت على الحكومة بشكلها الاجمالي ، وليس على كل وزير ، علما ان الحكومة ضمت خمس وثلاثون وزارة ضمنها ستة وزارات دولة ، وخمسة وزارات وكالة ، وبعد القاء رئيس الجمعية الوطنية حاجم الحسني رسالة ابراهيم الجعفري وعرض اسماء الوزراء الخمس والثلاثون تم التصويت عل الحكومة بالاجمال وحضت بموافقة ١٨٠ صوت من اصل ١٨٥ صوت الحضور[٣٠].

لقد اسست الحكومة العراقية لمبدأ التوافقية منذ اللحظة الاولى في تشكيل اول حكومة منتخبة ، فبعد الموافقة على حكومة ابراهيم الجعفري بالاجمال ، بين الجعفري في خطابه داخل الجمعية الوطنية دور الائتلافات في تشكيل الحكومة ، اذا قال : " منذ ان كلفت من السيد رئيس الجمهورية قبل (١٧) يوما بدأت احاور جهات مختلفة لم يكن الحوار بدأ من الصفر ولكن بدأت من حيث انتهى الحوار منذ شهرين سابقين"[٣١].

نستخلص من هذا الكلام ان الامور متفق عليها من قبل الانتخابات ، والسياسية مرسومة بخطوطها العريضة والذوات الذين يتبوؤون المناصب مشخصين ، لكن هذا لا يعني عدم وجود خلافات سياسية ، المسألة معقدة فالائتلاف العراقي الموحد انفرد بالسلطة مع الكرد وهم الوحيدون من باركوا في تشكيل الحكومة عن طريق ممثليهم عبد العزيز الحكيم ، وفؤاد معصوم، في وقت تم اقصاء الجميع ، فالقائمة العراقية تم اقصائها على لسان ممثلها النائب حسين الصدر الذي قال : " ان القائمة العراقية يهمها الوطن واستقرار الوطن وليس المهم الانضمام الى الوزارات أو عدم الانضمام ولذلك وجدنا القائمة سباقة في التصويت لهذه الحكومة أما بالنسبة الى ما قاله السيد الجعفري بخصوص اجراء المشاورات مع الاطراف الاخرى فأن الذي اريد قوله هو ان العراقية لم تكن ضمن هذه المشاورات وعلى الرغم من ذلك شاركنا في التصويت"[٣٢].

كذلك الحال بالنسبة الى الآشوريين والكلدانيين والسريانيين على لسان مثلهم في الجمعية الوطنية النائبة جاكلين قوسن اوضحت الاقصاء الذي تعرضوا له في حكومة الجعفري ، مبينة ان السيد يونادم كنا لم يمثل المسحيين في العراق ، الحال ذاته على العرب السنة ، وعلى لسان النائب مشعان الجبوري اذ يقول : " اليوم مورس نوع من ممارسة الابادة ولأقصاء السياسي لمجموعة مهمة واساسية من الشعب العراقي ... لأن هذه الحكومة مع الاسف غائب جزء اساسي من الشعب العراقي وهم العرب السنة وان ما اختاروا من العرب السنة في التشكيلة هو رغبة شخص واحد هو الذي مرر هذه الحكومة وباع العرب السنة"[٣٣] ، فمثلما فعل يونادم كنا الذي اكتفى بالامتياز الذي حصل عليه في حكومة الجعفري ، فعل غازي عجيل الياور .

الرفض ذاته جاء على لسان النائب مفيد الجزائري ، الذي اشار الى ان هذه الحكومة ليست حكومة وحدة وطنية وانما حكومة الفائزين في الانتخابات فقط ، وقد حذر اعضاء كثيرون من هذا العرف الذي سنته حكومة الجعفري ، وهو المحاصصة الطائفية إذ قال النائب مفيد الجزائري الناطق باسم التحالف الوطني الديمقراطي ان العرب السنة شاركوا في الانتخابات بالقدر الذي سمح لهم اذ خرج كثيرون متحدين الارهاب والتهديد ووصلوا الى صناديق الاقتراع، وان هذه ليست المحطة الاخيرة سينفتح الطريق امامهم في الانتخابات القادمة بعد زوال الارهاب ثم قال النائب : " ان الحديث الحقيقي مع الاخوة في مناطق صلاح الدين ونينوى والرمادي وبنوايا مخلصو وطنية وتوفير الظروف الكافية لمشاركتهم في العملية السياسية بصورة كاملة هو الاسلوب الامثل وهو الوسيلة الانجح لخلاصنا من مبدأ المحاصصة الذي بدأ مألوفا يوما بعد يوم والذي سوف يقود بلدنا نحو الصيغة اللبنانية التي اثبتت فشلها بنفسها . ان الاخوة السنة هم شريحة وطنية ، لا يقبلون ولا يرضون بأن تلصق بهم هذه التسمية ، بل هم عراقيون وطنيون قبل كل انتماء . ان هويتهم عراقية وليست هوية مذهبية"[٣٤].

ان حال المحاصصة الطائفية مثلما انعكس على تشكيل السلطة التنفيذية واربك عملها ، حصل ذاته بالسلطة التشريعية فمن خلال الاطلاع على تشكيل اللجان في الجمعية الوطنية العراقية اتضح لنا واضحا الاعتماد على الائتلاف العراقي الموحد بقيادة عبد العزيز الحكيم ، والقائمة الكردستانية بقيادة جلال الطالباني ، على رئاسة اللجان في الجمعية الوطنية لا سيما اللجان المهمة والحساسة[٣٥] ، وقد اكد كلامنا هذا النائب عبد فيصل السهلان عندما تأخر تشكيل لجنة الحوار الوطني إذ قال : " أعتقد ان لجنة الحوار الوطني لها دور مهم وكبير في هذه الظروف والى حد الآن لم تختر اللجنة رئاسة لها والسبب يعود الى المحاصصة في اختيار الرئيس والنائب والمقرر "[٣٦].

المبحث الرابع: إدارة ونظام عمل الجمعية الوطنية العراقية ومهامها :

لقد رسم قانون ادارة الدولة العراقية للمرحلة الانتقالية الخطوط العريضة التي ستسير عليها الدولة العراقية سواء كان في الحكومة الانتقالية (حكومة اياد علاوي) ، او حكومة المؤقتة (المنتخبة) ، اي بمعنى اخر ان جميع الاعمال المناطة بالجمعية الوطنية وحتى سياستها الداخلية مرتبطة بما حدده قانون إدارة الدولة العراقية ، والدليل على ذلك ما قاله رئيس الجمعية الوطنية حاجم الحسني عند الاكمال من النظام الداخلي الخاص بالجمعية الوطنية : " النظام الداخلي اكتمل والاتفاق هو ان يكون هناك تصويت وليس نقاش . والملاحظة هي ان شيء يخالف قانون إدارة الدولة لا يؤخذ به"[٣٧].

ان إدارة الجمعية الوطنية كانت توافقية (محاصصة) كما هو الحال في تشكيل الحكومة المؤقتة ، إذ نلاحظ ترأس حاجم الحسني (عربي سني) الجمعية الوطنية[٣٨] ، ونائبة الاول

حسين الشهرستاني (عربي شيعي) ، ونائبه الثاني عارف طيفور (عراقي كردي)[٣٩] ، لذا تعد إدارة الجمعية الوطنية بصورة عامة غير جيدة ، فقد واجهة ادارة الجمعية الوطنية العديد من الانتقادات منها موضوعية واخرى غير موضوعية ادعائية من المقاطعين للانتخابات ، فمن الانتقادات الموضوعية هي انشغال اعضاء الجمعية الوطنية في شرعنة قوانين تصب في مصالحهم الشخصية كالرواتب والمنح والامتيازات والحصانات[٤٠].

مثالا على ذلك ما حدث في أحدى جلسات الجمعية الوطنية العراقية إذ جاءت مداخلة النائب أحمد الجلبي والتي طالب بها ان يكون بها تاريخ العضوية من يوم اعلان النتائج وذلك لضبط مسالة الرواتب بالنسبة للأعضاء[٤١] ، ومداخلة النائب سعد البرزنجي بعدما اقترح الرئيس حاجم الحسني تشكيل لجنة لدراسة ميزانية الجمعية الوطنية ، ان تكون الجمعية مستقلة بماليتها ولا ترجع لوزير المالية في مصروفاتها ولا يجوز استحصال موافقة وزير المالية للصرف[٤٢] ، وكذلك طالبت النائبة حنان الفتلاوي بوضع تخصيصات مالية لحماية اعضاء مجالس المحافظات ، او عن طريق الاستخدام من وزارة الداخلية[٤٣] ، وغيرها العشرات من الاقتراحات والتشريعات الشخصية وهذا ما سنبينه في مبحث خاص في الفصل القادم ، فضلا عن ذلك فأن اعضاء الجمعية الوطنية العراقية قد انشغلوا من الجلسة الخامسة بتاريخ ٢٠٠٥/٤/١٠م الى الجلسة الخامسة عشر بتاريخ ٢٠٠٥/٥/٣م ، فقط بوضع النظام الداخلي بطريقة تخدم مصالحهم الشخصية اولا ، ثم تحديد انجازاتهم ثانيا.

ان الملاحظة التي تسجل على هذه الاختيارات في الادارة ، فقد تم ترشيح حاجم الحسني وحسين الشهرستاني وعارف طيفور وانتصار يوسف ونضال جريو فيما انسحبت النائبة فائزة جبار بابان من الترشيح ، وبعد اجراء التصويت طلب النائب نوري كامل المالكي معرفة عدد الحضور ليتسنى حساب عدد الاوراق ، وكانت النتيجة عدد الاوراق ٢٤١ وعدد الحضور ٢٣٩ فصوتين لا يمثلان مشكلة في النتيجة ممكن ان يكونا خرجا بعد التصويت ، لكن الملفت للنظر هو عند اعلان الشيخ ضاري الفياض النتيجة بفوز حاجم الحسني وحسين الشهرستاني وعارف طيفور ، وحصول النائبة انتصار على ١١ صوت والنائبة نضال ٥ اصوات ، طلب احد الاعضاء معرفة عدد الاصوات التي حصل عليها الرئيس ونائبيه فكانت اجابة الفياض ، حصول النائب حاجم الحسني ٢١٥ صوت وحسين الشهرستاني ١٥٧ صوت وعارف طيفور ٩٦ صوت [٤٤] ، وبهذا ساد عرف في المجلس التشريعي (مجلس النواب) هو ان يكون الريس سني ، ونائبة شيعي وكردي ، واستبعاد النساء من هيئة الرئاسة ، وهذا ما يمكن ملاحظته في جميع الدورات اللاحقة.

لقد كان تصويت النواب على كل فرد لمنصب رئيس الجمعية الوطنية ، وذلك حسب ما جاء في قانون ادارة الدولة العراقية للمرحلة الانتقالية في المادة (الثانية والثلاثون ب) والتي

نصت على " تنتخب الجمعية الوطنية من بين اعضائها ، رئيسا ونائبين للرئيس لها ، يصبح رئيس الجمعية الوطنية من يحصل على اكثر الاصوات لذلك المنصب ، والنائب الاول هو الذي يليه بعدد الاصوات والنائب الثاني يلي النائب الاول بعدد الاصوات"[٤٥] ، وهنا السؤال ما المعالجة القانونية إذا حصل نائبين على نفس عدد الاصوات ، ام المسألة توافقية ومخطط لها مسبقا ولم يحصل التساوي بعدد الاصوات؟

ان تأسيسات الحكومة على شكل توافقي يعني غلبت المصالح الشخصية على المصالح الوطنية ، وهذا ما اثبتته التجربة العراقية في الجمعية الوطنية ، فقد اصبح تشكيل هيأة رئاسة الجمعية الوطنية على شكل توافقي وسيلة لتمرير المصالح الشخصية فنلاحظ قيام هيئة الرئاسة بتمرير جميع التشكيلات الوزارية المعروضة عليها لكسب الثقة بالتصويت على الرغم من عدم حصول بعضها إلا على تأييد نواب الكتلة التابع لها[٤٦] ، ففي أحد جلسات للجمعية الوطنية العراقية التي افتتحها رئيس الجمعية الوطنية حاجم الحسني بانتخاب مجلس رئاسة الجمهورية ، مبينا انه سيكون الترشيح على اساس القوائم التي تضم اسماء الرئيس ونائبين ، فعرض النائب فؤاد معصوم قائمة تضم ترشيح جلال طالباني رئيسا وغازي الياور وعادل عبد المهدي نائبين للرئيس ، وتم التصويت فمن مجموع الاصوات ٢٥٧صوت كانت النتيجة ٢٢٨ صوت للقائمة رقم واحد (الوحيدة)[٤٧] ، فهذه هي التوافقية وليست الديمقراطية.

علما ان هذا التوافقات الطائفية هي من تأسيسات بول بريمر ، حيث اكد على وجوب تشكيل مجلس رئاسة يتكون من ثلاث اشخاص احدهم كردي والثاني من السنة العرب والثالث من الشيعة العرب ، سواء كان في رئاسة الجمهورية او رئاسة مجلس الوزراء او رئاسة الجمعية الوطنية ، وكان موقف المرجع السيستاني من هذا التوافق الرفض ، معتبرا ذلك تكريسا للطائفية في العراق وتحطيما للروح الوطنية ، فضلا عن ان هذه التأسيسات ستعيق النظام السياسي للعراق في المستقبل ، باعتبار التوافق الطائفي سيحول دون تشريع اي قانون او قرار مالم يتم التوافق عليه طائفيا[٤٨]، وقد ثبت ذلك العرف في قانون ادارة الدولة العراقية للمرحلة الانتقالية في المادة (الثانية والثلاثون ب) والخاصة باختيار رئيس ونائبي رئيس للجمعية الوطنية ، والمادة (السادسة والثلاثون أ) والخاصة باختيار رئيس الدولة ونائبين له ، علما ان اختيارهم يكون بقائمة واحدة ، والحال ذاته في المادة (الثامنة والثلاثون أ) والخاصة بتسمية رئيس الوزراء من قبل هيئة الرئاسة[٤٩].

لإنجاح العملية السياسية في اي بلد لا بد من ان تكون هناك اغلبية تحكم بطريقة ديمقراطية واقلية تكون معارضة تعمل على تقويم ومراقبة عمل حكومة الاغلبية ، لكن ما حدث في العراق هو على العكس تماما ، فقد تم الاعتماد على شكل الحكومة التوافقية ، في كل تشكيلاتها.

الحكومة التوافقية كانت السبب في دمار العراق وما الت اليه الاوضاع من تدهور ، إذ نلاحظ قيام هيأة الرئاسة التوافقية ، بسرعة الموافقة على المسائل ذات المنفعة الشخصية ، ومثال ذلك التشكيلات الوزارية والرواتب والامتيازات ، اما التشريعات المحورية التي تصب في مصلحة الشعب العراقي وتحدد مستقبل الدولة العراقية فقد احيلت للتأجيل مثل قانون المحكمة الاتحادية العليا ، قانون الاحزاب السياسية ، قانون النفط والغار ، قانون العفو العام ، قانون الحرس الوطني ، بل امتد التواطؤ في عمل هيئة الرئاسة التوافقية الى عدم تنفيذ بعض قرارات المحكمة الاتحادية التي تمس المصالح الشخصية مثل عدم الموافقة على رفع الحصانة عن بعض النواب المتهمين بارتكاب جرائم ارهابية[٥٠] وقضايا فساد ، واشار الى ذلك النائب عدنان الجنابي الى ان هيئة النزاهة اصدرت امر بإلقاء القبض على وزيرين في الحكومة السابقة بسبب هدر عشرون مليار من اموال العراق ، وأكد انه اجرى اتصال بوزيرة العمل السابقة التي صدر الامر عليها ،وقالت لم يحقق معي ولم تتلى عليّ اي تهمة[٥١].

لقد حدد قانون ادارة الدولة العراقية للمرحلة الانتقالية المهام والاعمال الاساسية للجمعية الوطنية وذلك من خلال المادة (٣٢ . أ ، ب) والمتضمنة وضع نظام داخلي للجمعية الوطنية ، وانتخاب رئيسا ونائبي رئيس لها ، فيما حددت المادة (٣٦ . أ) مهمة اخرى للجمعية الوطنية وهي انتخاب رئيسا للجمهورية ونائبي رئيس ، وحددت المادة (٣٨ . أ) مهمة التصويت على رئاسة مجلس الوزراء والوزراء على عاتق اعضاء الجمعية الوطنية ، فيما نصت المادة (ستون) على اهم عمل للجمعية الوطنية وهو كتابة مسودة الدستور الدائم ، وحددت الاطر الزمنية لذلك في المادة (٦١. أ ، ب ، ج ، هـ ، و ، ز) ، وهناك مهام اخرى على الجمعية الوطنية وردت في المادة (١١. و) ، والمادة (٣١ . أ) ، والمادة (٣٣. ب ، و ، ز) والمادة (٣٩. أ ، د) ، والمادة (٤٠ . أ) ، والمادة (٤٣ . ج)[٥٢].

لقد رسم النظام الداخلي للجمعية الوطنية السياسة العامة للجمعية والمهام التي تقوم بها، فضلا عن تحديد ادوار اعضاء الجمعية الوطنية وهيأة الرئاسة واللجان ، وقد ضم النظام الداخلي (١٥٢مادة) مقسمة على عشرون فصلا ، وكان اهم ما ورد في النظام الداخلي للجمعية الوطنية هو الفصل الثاني والخاص بهيئة رئاسة الجمعية الوطنية وتحديد مهامها ، إذ منحت هيأة الرئاسة صلاحيات واسعة من ابرزها تنظيم جدول الاعمال ، وتصديق محضر الجلسة السابقة ، ووضع قواعد تنظيم المحضر ، والبت بتنازع اختصاص اللجان ، وإعداد خطة عمل المجلس والتشكيلات الادارية، وإعداد الهيكل التنظيمي لديوان المجلس ، وتنظيم موازنة المجلس ، وتكليف احدى اللجان بدراسة موضوع ما ، وتنظيم علاقة مجلس النواب بمجلس الرئاسة ومجلس الوزراء، وتنظيم علاقة المجلس بالمجالس التشريعية في الاقليم ومجالس المحافظات ، وتنظيم علاقة المجلس بالمجالس والبرلمانات في الدول الشقيقة والصديقة ، والتوافق بين الرئيس والنائبين في

الاشراف والرقابة على جميع الموظفين والعاملين في ديوان المجلس ، وتسمية مقرري المجلس ، وتنظيم ايفاد أعضاء هيئة الرئاسة واعضاء المجلس داخل العراق وخارجه[٥٣].

ان الخلل الاداري كان واضحا في جلسات الجمعية الوطنية ، وكيف لا ورئيس الجمعية الوطنية حاجم الحسني لم يحضر سوى اقل من نصف جلسات الجمعية الوطنية ، وكانت الادارة بيد النائب الاول حسين الشهرستاني وبعض الاحيان النائب الثاني عارف طيفور ، وبهذا تأخر عدد من المشاريع التي تحتاج الى وجود الرئيس حصرا وفق النظام الداخلي للجمعية الوطنية ، والنائب حسين الشهرستاني لم يكن الاداري المحنك في إدارة جلسات الجمعية الوطنية ، وهذا ما قاله النائب سعد قنديل : " أعتقد ان الادارة ضعيفة وهناك تسيب فيجب تحديد نقطة النظام هل هي صحيحة أم لا ؟ فيجب أن تكون الإدارة اكثر صرامة " هذا من جانب ومن جانب اخر للضعف قال النائب عبد الخالق زنكنة : " هناك خلل في الادارة فكيف تمر مشاريع القوانين على هيأة الرئاسة دونالعبور باللجنة القانونية التي هي تفترض ان تصيغها بالصيغة القانونية"[٥٤].

كان على الجمعية الوطنية مهام عديدة ابرزها الدستور ، لكنه لا يشكل الكل بل هو نسبة من كم المهام المكلفة بها الجمعية الوطنية ، وهذا ما أكده النائب حسن السنيد الذي قال : لم تنجز الجمعية الوطنية ١٠% من اعمالها على الرغم من اصدار الدستور ، وقد بين النائب اكرم الحكيم سبب ذلك التأخير بقوله : " هناك خطأ شائع أن الجمعية تعمل عندما يكون هناك انعقاد لها ولا يوجد عمل لها عندما يكون ليس لها انعقاد وهذه فرضية خاطئة والمشكلة هي عدم استفادة عضو الجمعية الوطنية من وقته بشكل صحيح"[٥٥] ، وبصراحة هناك اعضاء في الجمعية الوطنية لم يكونوا مقتنعين بأداء الجمعية الوطنية فالنائب حميد مجيد طالب بتشكيل لجنة لتقيم اداء الجمعية الوطنية بعد قوله :" هل الجمعية الوطنية قادرة على القيام بتطلعات الشعب وآماله وطموحاته وان ظاهرة الغيابات ظاهرة سلبية ... . ثم يقول . أنا اعتقد ان هذه القضية التزام أدبي واخلاقي"[٥٦].

لم يكن الخلل الاداري في إدارة اعمال الجمعية الوطنية فقط بل كان حتى في لجانها[٥٧] التي شكلت من اشخاص توافقين [انظر جدول رقم ٣] ، ومثال ذلك لجنة النزاهة التي يترأسها النائب هادي العامري ، فعندما قام الاخير بطرح تقرير لجنة النزاهة في الجمعية الوطنية ، اتضح التداخل في عمل لجنة النزاهة ولجنة المالية النيابيتين وهذا ما قاله النائب عدنان الجنابي، فيما اثنى وأطرا النائب عبد العزيز الحكيم على تقرير لجنة النزاهة ، لكن حقيقة الامر تبدو كما قال النائب احمد الصافي الذي أدان رئاسة الجمعية ولجنة النزاهة بقوله : " أنا أعتقد أن الجمعية الوطنية قوتها بقوة هيئة الرئاسة ويجب ان لا تكون الجمعية الوطنية منبر للخطابات فقط" ثم قال: " أعتقد ان لجنة النزاهة لم تكن موفقة بين عمل اللجان وعمل الحكومة ولحد الآن لم نستدعي أي وزير من أجل ان نسأله على مسألة معينة . الجمعية ليست لها هيبة وهناك عدم

تنظيم من قبل الرئاسة والأعضاء لأن الجميع بوضع نفسي صعب وأنا اعتقد أن اي موظف في الاجهزة المنية هو أقوى من أي عضو من أعضائنا"[٥٨].

جدول رقم [٣] قيادة اللجان في الجمعية الوطنية العراقية[٥٩]

ت	اسم اللجنة	الرئيس	نائب الرئيس	المقرر
١	الصحة	نوزاد صالح	نبيل عباس	رشدة خزعل
٢	النزاهة	هادي العامري	كمال الساعدي	كريمة كاظم
٣	شؤون الاقاليم والمحافظات	حنان الفتلاوي	فرهاد عوني	ابتسام منخي
٤	العشائر	سامي عزارة	عبود العيساوي	اسماعيل حربي
٥	الشكاوي	خضير الخزاعي	رياض عبد الحمزة	هناء تركي
٦	القانونية	درا نور الدين	وائل عبد اللطيف	مريم الريس
٧	الامن والدفاع	نوري كامل	عادل برواري	عمار طعمة
٨	العلاقات الخارجية	اكرم الحكيم	آلا نوري	وجدان ميخائيل
٩	المرحلين والمهجرين	عبد الخالق رشيد	سعد جواد	حمدية احمد
١٠	الخدمات والاعمار	يونادم كنا	شيروان الوائلي	اسماء الموسوي
١١	اجتثاث البعث	فلاح حسن	علي ال يوشع	علي الابراهيمي
١٢	الزراعة والارياف	سوسن علي	نصار الربيعي	انوار محمد
١٣	الشهداء والسجناء السياسيين	سوريا السلطاني	فرج الحيدري	شذى الموسوي
١٤	التربية والتعليم والقافة والفنون	علي الاديب	رؤوف عثمان	اسماء عبد الله
١٥	حقوق الانسان	سلامة الخفاجي	جاكلين قوسين	عالية العبيدي
١٦	مؤسسات المجتمع المدني	دانا مصطفى	محمد باقر البهادلي	كوكب محمود
١٧	احياء الاهوار	عبد الكريم المحمداوي	حسن الساري	علي ال يوشع
١٨	الحوار الوطني	راسم العوادي	حسن طعمة	عبد فيصل السهلاني
١٩	الاقتصاد	فريدون عبد القادر	مؤيد العبيدي	باسم جاسم حمادي
٢٠	المياه	جواد البولاني	أمل انور عارف	محمد سعدون
٢١	المالية	عدنان الجنابي	مجيد حمود	اسماء الشبوط
٢٢	ضحايا النظام السابق	سرتيب محمد	منى نور زلزلة	ازهار رمضان
٢٣	المرأة والاسرة والطفولة	باكيزة مصطفى	جنان العبيدي	انتصار العمري

هناك عدة ملاحظات تسجل على لجان الجمعية الوطنية منها تكرار بعض الاسماء في اكثر من لجنة مثل النائب علي ال يوشع فهو نائب رئيس لجنة اجتثاث البعث ومقرر في لجنة احياءالاهوار ، فضلا عن وجود عدد من الاعضاء لم ينتموا الى اي لجنة مع وجود لجان شاغرة لم تتشكل مثل لجنة الشباب والرياضة ، اما الملاحظة الثالثة التي تسجل على لجان الدمعية الوطنية ، هي اعمال تلك اللجان ، فكيف تعمل هذه اللجان ولا توجد قاعات مخصصة لها وهذا ما تقدم به النائب حسين الشهرستاني الذي قال : " بالنسبة الى اجتماعات اللجان فمن الطبيعي ان يكون للجمعية قاعات عديدة تستوعب أداء عمل اللجان وعلى الجمعية الوطنية إعادة الطلب بالمبنى المقرر للجمعية وكان جواب الحكومة السابقة التي تحتل وزارة الدفاع حاليا بعدم امكانية اخلاء المبنى واعتذروا عن الطلب وكررنا الطلب مرة ثانية ونأمل من الحكومة الحالية ان تنظر بالطلب لكي تؤدي الجمعية واللجان مهامها"[٦٠].

وفيما يتعلق بإدارة ونظام عمل الجمعية الوطنية العراقية قام الباحث بدراسة احصائية لجلسات الجمعية الوطنية التي اعتمدها في هذه الدراسة وهي تسعون جلسة الاولى بتاريخ ١٦/ ٢٠٠٥/٣م ، والاخيرة (الجلسة تسعون) بتاريخ ٢٠٠٥/١٢/٤م ، وخلال هذه الجلسات تم ملاحظة بعض النقاط وهي :

اولا : عدد الجلسات التي حضرها رئيس الجمعية الوطنية حاجم الحسني (٣٣ جلسة) وهي الجلسات (٣. ١٦) ، الجلسة (٢٣) ، الجلسات (٢٥. ٢٨) ، الجلسات (٤٠. ٤٣) ، الجلسة (٤٦) ، الجلستان (٤٨ . ٤٩) ، الجلسات (٥٢. ٥٥) ، الجلسة (٦٩) و (٧٨) و (٨١) ، وهذه الجلسات الثلاث والثلاثون انسحب الرئيس من ستة جلسات وهي الجلسات (١٠ و ١٥ و ١٦ و ٤٩ و ٥٤ و ٧٨) ، وبهذا يمكننا القول بأن الجلسات الفعلية التي أدارها رئيس الجمعية هي فقط سبع وعشرون جلسة.

ثانيا : عدد الجلسات التي تمت بإدارة النائب الاول لرئيس الجمعية الوطنية حسين الشهرستاني هي (٤٠ جلسة) وهي الجلسات (١٧. ١٩) ، الجلستان (٢١ و٢٢) ، الجلسة (٢٤) ، الجلستان (٢٩ و٣٠) ، الجلسات (٣٤. ٣٩) ، الجلسة (٤٥) و (٤٧) و (٥٠) ، والجلسات (٥٧. ٥٩) ، والجلستان (٦١و ٦٢) ، والجلسات (٦٤. ٦٨) ، والجلسات (٧٠. ٧٧) ، والجلسة (٧٩) ، والجسات (٨٥. ٨٨) ، والجلسة (٩٠) ، فضلا عن ادارة الجلسات التي انسحب منها الرئيس ، وبهذا يمكننا القول ان النائب حسين الشهرستاني هو صاحب النصيب الاكبر في ادارة جلسات الجمعية الوطنية إذ بلغ عدد الجلساتالتي دارها هي اربعون جلسة اضافة الى الستة جلسات التي انسحب منها الرئيس ، ومشاركة النائب الثاني عارف طيفرو في الجلسات التي دارها وبالتحديد الجلسة (٢٠) والجلسة (٣١) ، وبهذا يكون عدد الجلسات الكلية للنائب حسين الشهرستاني ثمان واربعون جلسة ، فضلا عن الجلسة رقم (٢٧) التي افتتحها الشهرساتي ، لكن ادارها حاجم الحسني ، بعد ان وصل متأخرا.

ثالثا: عدد الجلسات التي تمت ادارتها من النائب الثاني عارف طيفور هي خمس جلسات وهي الجلسة (٢٠) ، والجلسات (٣٣.٣١) ، والجلسة (٨٠).

رابعا : هناك جلسات لم تتحقق بسبب عدم اكتمال النصاب[٦١] ، من بين تلك الجلسات يوجد اسباب للتعطيل وعدم الحضور كما مبين بمحضر الجلسة مثل الانشغال باحتفالية ذكرى استشهاد محمد باقر الحكيم[٦٢]، أو جلسات يكتفِ الرئيس بطرح موضوع ويغلق الجلسة كما حدث عند تسليم مسودة الدستور[٦٣]. وبهذا يكون عدد الجلسات التي لم تستثمر تسع جلسات.

هوامش البحث:

[١] للمزيد انظر : قانون ادارة الدولة العراقية للمرحلة الانتقالية ، ٢٠٠٣م ؛ " الوقائع العراقية" (صحيفة) ، (بغداد : العدد ٣٩٨١ ، كانون الاول ٢٠٠٣)، ص١٠٥.

[٢]صلاح عبد الرزاق ، المرجعية الدينية في العراق والانتخابات البرلمانية وتعزيز الوحدة الوطنية، (بيروت: منتدى المعارف ، ٢٠١٠م)، ص٧٨.

[٣] سحر حربي عبد الامير الاسدي ، انتخابات الجمعية الوطنية التأسيسية العراقية ٣٠كانون الثاني ٢٠٠٥، رسالة ماجستير ، (جامعة بغداد : كلية العلوم السياسية ، ٢٠٠٨م) ، ص٧١.

[٤] مجلس النواب العراقي" ، (الدائرة الاعلامية) ، العملية التشريعية في العراق ٢٠٠٣.٢٠٠٧م ، (بغداد : ٢٠٠٨م) ، ص١١

[٥] فيبي مار ، عراق ما بعد ٢٠٠٣م ، ترجمة : مصطفى نعمان أحمد ، مراجعة : أحسان عبد الهادي الجرجفجي (بغداد : دار المرتضى ، ٢٠١٣م) ، ص٦٢.

[٦] مجلس النواب العراقي" ، (الدائرة الاعلامية) ، المصدر السابق ، ص١١.

[٧] م . ج . و . ع ، الجلسة الاولى(الافتتاحية) ، الاربعاء ٢٠٠٥/٣/١٦م ، ص٥

[٨] مجلس النواب العراقي" ، (الدائرة الاعلامية) ، المصدر السابق ، ص١٩ ؛ للمزيد انظر : صلاح عبد الرزاق ، المصدر السابق ، ص٧٩.

[٩] م . ج . و . ع ، الجلسة الاولى (الافتتاحية) ، ص١٦

[١٠] فيبي مار ، المصدر السابق ، ص٢٢٦. ٢٢٨.

[١١] نفس المصدر ،ص٥٩ ؛ ص٦٢ . ٦٣.

[١٢] صلاح عبد الرزاق ، المصدر السابق ، ص٨٤.

[١٣] للتفصيل في القوائم الخاسرة في انتخابات الجمعية الوطنية العراقية انظر : "الصباح العراقية " (جريدة) ، (بغداد : ١٤/ شباط/ ٢٠٠٥م العدد ٤٧٧).

[١٤] صلاح عبد الرزاق ، المصدر السابق ، ص٧٩.

[١٥] " الوقائع العراقية " ، العدد ٣٩٨١ ، المصدر سابق ، ص١٠٤ .١٠٥.

[١٦] فيبي مار ، المصدر السابق ، ص٦٢.

[١٧]فاضل الربيعي ، احتلال العراق وتداعياته عربيا ودوليا ، بحث منشور ضمن كتاب احتلال العراق وتداعياته عربيا واقليميا ودوليا ، (بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية ، ٢٠٠٤م)، ص٢٨٢.

[١٨] " الوقائع العراقية " ، العدد ٣٩٨١ ، المصدر سابق ، ص٩٧

[١٩] نفس المصدر ، ص ٩٩ . ١٠٥.

[٢٠] فيبي مار ، المصدر السابق ، ص٥٩ ؛ ص٦٢.٦٣ ؛ ص٩١.

[٢١] انظر : م . ج . و . ع ، الجلسة الثانية ، الثلاثاء ٢٩/ ٣/ ٢٠٠٥م ، ص٥.١

[٢٢] الوقائع العراقية ، العدد ٣٩٨١ ، المصدر السابق ، ص١٠٥.

[٢٣] نفس المصدر ، ص١٠٦.

[٢٤] م . ج . و . ع ، الجلسة الثانية ، ص٥.١

[٢٥] نفس المصدر ، ص٥.١

[٢٦] فيبي مار ، المصدر السابق ، ص٦١ ؛ ص٦٣

[٢٧] م . ج . و . ع ، الجلسة السابعة ، الاحد ١٧ / ٤ / ٢٠٠٥م ، ص٩

[٢٨] فيبي مار ، المصدر السابق ، ص٩٠

[٢٩] م . ج . و . ع ، الجلسة الثامنة عشر ، الاثنين ٢٠٠٥/٥/٩م ، ص٥.

[٣٠] م. ج . و. ع ، الجلسة الرابعة عشر ، الخميس ٢٠٠٥/٤/٢٨م ، ص٤.٢

[٣١] نفس المصدر ، ص٤

[٣٢] نفس المصدر ، ص٩.

[٣٣] للاطلاع على تفاصيل كلام النائبة جاكلين قوسين والنائب مشعان الجبوري انظر : نفس المصدر ، ص١٠.٩.

[٣٤] نفس المصدر السابق ، ص١٠ . ١١.

[٣٥] م . ج . و . ع ، الجلسة السابعة عشر ، الاحد ٢٠٠٥/٥/٨م ، ص١٩.٢

[٣٦] م . ج . و . ع ، الجلسة العشرون ، الاحد ٢٠٠٥/٥/٢٢م ، ص٨

[٣٧] م . ج . و . ع ، الجلسة الخامسة عشر ، الثلاثاء ٣/ ٥/ ٢٠٠٥م ، ص١.

[٣٨] يبدو ان اختيار حاجم الحسني لرئاسة الجمعية الوطنية العراقية لانه السياسي الوحيد الذي فضل المنصب على الحزب ، حيث انه بعد احداث الفلوجة الثانية انسحب الحزب الاسلامي العراقي (الممثل الوحيد للسنة العرب) من حكومة اياد علاوي ، واصحبت الحكومة خالية من المكون السني باستثناء حاجم الحسني العضو في الحزب الاسلامي العراقي ، والذي استقال من الحزب للبقاء على عضويته في مجلس الوزراء بوصفه وزيرا للصناعة في حكومة علاوي ، للمزيد انظر : فيبي مار ، المصدر السابق ، ص٩٠.

[٣٩] علي يوسف الشكري ، شيعة العراق من المعارضة الى السلطة ، (بيروت : دار الرافدين ، ٢٠١٧م)، ص١٥٥.

[٤٠] صلاح عبد الرزاق ، المصدر السابق ، ص٧٩.

[٤١] م . ج . و . ع ، الجلسة الثانية ، ص٣

[٤٢] م . ج . و . ع ، الجلسة السادسة ، الاثنين ١١ / ٤ / ٢٠٠٥م ، ص٢

[٤٣] م. ج . و . ع ، الجلسة الثامنة ، الاثنين ٢٠٠٥/٤/١٨م ، ص٤.

[٤٤] م . ج . و . ع ، الجلسة الثالثة ، الاحد ٣/ ٤/ ٢٠٠٥م ، ص٢

[٤٥] " الوقائع العراقية ، العدد ٣٩٨١ ، المصدر السابق ، ص١٠٥.

[٤٦] علي يوسف الشكري ، المصدر السابق ، ص١٥٦.

(٤٧) م . ج . و . ع ، الجلسة الرابعة ، الاربعاء ٦ / ٤/ ٢٠٠٥م ، ص١ . ٢

(٤٨) صلاح عبد الرزاق ، المصدر السابق ، ص١٢٩.

(٤٩) " الوقائع العراقية " ، المصدر السابق ، العدد ٣٩٨١ ، ص١٠٥ . ١٠٦ . ١٠٧.

(٥٠) علي يوسف الشكري ، المصدر السابق ، ص١٥٦.

(٥١) م , ج . و . ع ، الجلسة العشرون ، ص٦

(٥٢) للمزيد انظر ، قانون ادارة الدولة العراقية للمرحلة الانتقالية ، ٢٠٠٣م .

(٥٣) للمزيد انظر : "مجلس النواب العراقي" (النظام الداخلي للمجلس) ، المادة التاسعة.

(٥٤) م . ج . و . ع ، الجلسة اربع وستون ، الاحد ٢٠٠٥/٩/١١م ، ص٤.

(٥٥) م . ج . و .ع ، الجلسة اثنان وستون ، الاثنين ٢٠٠٥/٩/٥م ، ص٢.

(٥٦) م . ج . و .ع ، الجلسة ست وستون ، الثلاثاء ٢٠٠٥/٩/١٣م ، ص٣

(٥٧) ان مسألة اللجان اخذ حيز كبير في نقاشات الجمعية الوطنية ، بين اقتراح اسم اللجة وبين من هم الذين سيكونون اعضائها وكذلك فيمن يترأسها ، وهذا السجال بخصوص اللجان ، قد نتج عنه هفوات كبيرة منها = = كثرة اللجان لدرجة اصبحت لا تستوعب اعداد النواب ، وهذا ما دفع عدد من اعضاء الجمعية الوطنية الى العمل بأكثر من للجنة ، وقد اشار عدد من النواب الى ذلك مثل جلال الدين الصغير ، فيما اقترح النائب سعد قنديل دمج بعض اللجان المتداخلة بالأعمال ، انظر : م . ج . و . ع ، الجلسة الثالثة عشر ، الاربعاء ٤/٢٧/ ٢٠٠٥م ، ص٤.

(٥٨) م . ج . و . ع ، الجلسة الحادية والثلاثون ، الثلاثاء ٢٠٠٥/٦/٢٨م ، ص٧. ٨.

(٥٩) م . ج . و .ع ، الجلسة الحادية والعشرون ، الاثنين ٢٣/ ٥/ ٢٠٠٥م ، ص٢. ٤.

(٦٠) م . ج . و. ع ، الجلسة الحادية والعشرون ، ص٤.

(٦١) انظر : م . ج . و. ع ، الجلسة الثانية والاربعون ، الثلاثاء ١٩/ ٧/ ٢٠٠٥م ؛ م . ج . و. ع ، الجلسة ستون ، الاربعاء ، ٣١/ ٨/٢٠٠٥م ؛ م . ج . و. ع ، الجلسة ثلاث وستون ، الثلاثاء ٦/ ٩ / ٢٠٠٥م ؛ م . ج . و. ع ، الجلسة سبع وسبعون ، الاحد ٢٠٠٥/١٠/٩م ؛ م . ج . و. ع ، الجلسة ثلاث وثمانون ، الاحد ١١/٢٠ / ٢٠٠٥م ؛ م . ج . و. ع ، الجلسة اربع وثمانون ، الثلاثاء ٢٢/ ١١/ ٢٠٠٥م ؛ م . ج . و. ع ، الجلسة تسع وثمانون ، الخميس ١٢/١/ ٢٠٠٥م.

(٦٢) م . ج . و. ع ، الجلسة احدى وخمسون ، الاحد ٧/ ٨ / ٢٠٠٥م .

(٦٣) م . ج . و . ع ، الجلسة السادسة والخمسون ، الاثنين ٢٢/ ٨/٢٠٠٥م.